نظرية النحو الثاني في مفهوم عبد القاهر الجرجاني

عمـــار بيـــح
قسم الآداب واللـــغة العربية
جامعة بسكـــرة

الملخّص:

لم يكن النحو العربي قبل عبد القاهر الجرجاني يحفل كثيرا بنظرية المعنى، فلم يراعِ النحاة في تحديد الوظائف النحوية غير المواقع والعلاقات القائمة بين مختلف المركبات، وحين تصدى الشيخ عبد القاهر لدراسة النحو لم يفته الاحتفاء بما للمعاني من دور في تحديد تلك الوظائف، فكان النظم يقوم بالأساس على العلاقات الموقعية والدلالية بين مختلف عناصر التركيب.

الكلمات المفتاحية : النحو، المعنى، النظم، الجرجاني.

Résumé :

Avant **Abdelkaher el-djordjani,** la grammaire arabe ne se préoccupait pas de la théorie du sens et les grammairiens ne tenaient compte, pour délimiter les fonctions grammaticales, que des situations et des relations entre les différentes composantes. De là, **Abdelkaher el-djordjani** s'est penché, dans son étude de la grammaire sur le rôle du sens dans la délimitation de ces fonctions et le système est basé essentiellement sur les relations situationnelles et sémiologiques entre les différents éléments de la structure.

Mots clés: Grammaire, Sens, Système, Djordjani.

Abstract:

Arabic grammar, before **Abdul El-kaher EL-Jorjani**, did not give so much importance to the theory of meaning. Grammarians did not take into account when determining the functions of grammar only its sites and the relationships between its various vehicles, while Sheikh **Abdul El-kaher EL-Jorjani** counteracted study as did his mate was intended to shed the light on the role of meaningsin determiningthose functions. For, Composing was a system based mainly on the situational and semantic relations between the various elements of the structure.

Key words: Grammar, Meaning, System, Jorjani .

مقدمـــــة :

شهد النحو العربي عبر تاريخه الطويل ميلادين اثنين، كان أولهما في القرن الثاني الهجري على يدي سيبويه(180هـ) من خلال "الكتاب"، وكان الثاني في القرن الخامس الهجري على يدي عبد القاهر الجرجاني (471هـ) من خلال "الدلائل"، فقد أعطى الشيخ (الجرجاني) للنحو العربي مفهوما جديدا لم يكن ليُعرَفَه معرفة حقة لولاه، فإذا هو يتهدَّى في أصباغ المعاني وجماليات التعبير، بعد أن كان قاعدة منطقية جامدة جمود الصخر الأصم، لا يبغي أصحابها عنها حِوَلا، وإذا عبد القاهر يغدو علما في سماء الدرس النحوي، يتناول النحاة والبلاغيون والنقاد كتبه بالبحث والدراسة، سيما كتابيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، هذا الذي قال فيه طه حسين في مقدمة (نقد النثر) لقدامة بن جعفر "لا يسع من يقرأ دلائل الإعجاز إلا أن يعترف بما أنفق عبد القاهر من جهد صادق في التأليف بين قواعد النحو وبين أراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب وقد وفق عبد القاهر فيما يحاول توفيقا يدعو إلى الإعجاب"[1].

والتكامل الذي عرفه الجرجاني في منهجه الدراسي في" الدلائل" جعل البلاغيين والنقاد والنحاة كل منهم يدّعي نسب الشيخ إليه، وذكاءه في تناول علمه، ولعل هذا التكامل هو من دعا فيما بعد إلى ربط المعاني بالنحو، واجتماعهما معا في دراسة النص الأدبي.

والنحو العربي الذي بدأ توجيها بسيطا يحفظ الكلام من الخطأ ويقي المتكلم اللحن في آي الذكر الحكيم، سرعان ما تحول إلى رياضة عقلية تكِدُّ العقل وتُعيي الفكر، بما كان يتمحَّله النحاة من وجوهٍ للعمل والتأويل في طرائق تشقيق الكلام وتأليفه، حتى قال قائل من الناس:

قد كان أخذهم للنحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزّنج والرّومِ
لما سمعت كلاما لست أفهمه كأنه زجـــلُ الغربـــان والبـــــومِ
تركت نحوهم والله يعصمني من التفحُّم فـــي تلك الجراثيـــمِ

وقد كان للمنطق اليوناني أثره على بعض النحاة حين راحوا يستعينون بمقولات أرسطو وبآرائه في المعاني والجمل. فما مظاهر تأثير المنطق على النحو العربي؟

* **النحو والتفكير الفلسفي:**

عرف التفكير الإنساني نمطية معينة في دراسة مختلف الظواهر الطبيعية والعقلية، فنشأ عن ذلك منهجان دراسيان، فبينما ينظر الأول في تطابق العقل مع الواقع[2].

ويحاول أن يجسد هذا التطابق في شكل قوانين أساسية تحكم الفكر (الهوية، عدم التناقض، الثالث المرفوع)، ويتخذ الإدراك طريقا للتصور، نرى الثاني يبحث فيما بين العقل ونفسه من تطابق، وكذا القوانين الصحيحة لانتقال الفكر من معلوم إلى مجهول، وقد اصطلح على تسمية هذين المنهجين فكان المنطق الطبيعي أو المادي، وكان المنطق الصوري أو ما عرف فيما بعد بالأرسطي، وقد ركزت اهتمامات المنطق الأرسطي على النظر في المعنى، ومن هنا بدأت الإشارة إلى وجود علاقة ما بين اللغة كجملة من المعاني المحمولة، أو بوصفها معبرا عن الفكر الإنساني الذي هو مناط البحث المنطقي، والمنطق الذي يبحث في قوانين الفكر الذي يعبر عنه باللغة[3].

وإذا كان النحو هو المنظم الحقيقي والهيكل الأساس لبناء اللغة العام، فلا شك في أن هذه العلاقة لا تصبح خافية بينهما، يقول كانط:" وكلا البحثين (النحو والتصورات القبلية)، مرتبطان أشد الارتباط"[4]، بل يذهب الكثيرون إلى أن

المنطق إنما نشأ في كنف النحو وأن أرسطو قد تأثر بأبحاث النحويين الإغريق[5].

ولم يقتصر الخوض في البحث عن العلاقة بين النحو والمنطق على المناطقة والفلاسفة القدماء فحسب، بل كانت القضية من أهم مباحث الفلاسفة المحدثين، فمن بين ما وصلوا إليه أنه يجب التمييز بين الصورة النحوية للجملة وصورتها المنطقية، فقد تتفق الجملتان نحويا وتختلفان منطقيا كقولنا: يوجد ألم في قدمي، توجد نار في حجرتي، وقد تتفقان من جهة الصورة المنطقية وتختلفان من الجهة النحوية، مثل: لدي قدم بها ألم، ويوجد ألم في قدمي، كما أنه يجب أن يكون تركيب الجملة مطابقا للتركيب الواقعي للعالم على أساس أن اللغة تعبر عن العالم وتصوِّرُه.

وإذا كانت هذه بعض أوجه العلاقة بين النحو والمنطق، وما حدث بينهما من تداخل، فقد أبقى كل منهما على خصوصيته التي تميزه، ومن هذه الخصوصية:

1- خصوصية علم النحو وعمومية المنطق، فلكل أمة نحوها الذي يعتمد على عاداتها في التعبير.

2- مصدر النحو، العادات الكلامية واللسانية، بينما مصدر المنطق العقل.

3- النحو يتغير والمفهومات والمعاني التي يبحثها المنطق ثابتة.

والنحو العربي- عموما- لم يكن بمعزل عن النقلة النوعية التي عرفتها الدراسة اللغوية عند مختلف الأمم، وبخاصة عند الإغريق فكان من أشنع ما رُمي به النحو العربي وانتُقِدَ لأجله، تأثره بالمنطق. فما حقيقة ذلك يا ترى؟

إن التاريخ في واقع الأمر لم يقدم شيئا مؤكدا حول الاتصال الفعلي والمباشر بين نحاة العرب وأهل المنطق، غير أن هذا لم يمنع من أن يطلع العرب على

ألوان التفكير العقلي لدى اليونان وبخاصة عن طريق ما وصلهم من بعض مؤلفات السريان، أو من السريان أنفسهم في مجالس المناظرات التي كانت تدور في البلاط الأموي حول الديانات والعقائد، وكان المناظرون من المسيحيين لا ينون يستعملون الحجج العقلية والأدلة المنطقية لإثبات ما يقولون، ومن أشهر هؤلاء، أبو منصور يحي بن سرجون الدمشقي[6]، وسار الأمر على ذلك حتى رقي المأمون كرسي الخلافة واعتزل[*] فكانت هذه المرحلة من أخصب ما عرفه انتقال الثقافة الإغريقية إلى الدولة الإسلامية. نشطت الترجمة وولع الناس بالنظر العقلي في كل العلوم، ولم يكن النحاة على خلاف أمر الناس هذا، فلم نكد نظفر بسيرة واحد من كبار أئمة النحو في هذا العهد إلا والمصاب به، كالفارابي، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح عثمان بن جني وأوغل بعضهم في استعمال المنطق حتى قال الفارسي عن الرماني[7](384هـ)": إن كان النحو ما عندنا، فليس عند الرماني منه شيء، وإن كان النحو ما عند الرماني فليس عندنا منه شيء".

فإذا كانت الترجمة قد شملت مختلف الأعمال الإغريقية، فإنها خصت كتب المنطق، وكتب أرسطو طاليس بالذات عناية فائقة، والذي تؤكده الروايات أنه لم يكن شيء من المنطق الأرسطي على يدي الخليل وسيبويه، وإذا عدنا إلى ما عرفه الدرس النحوي من اختلاف بين مدارسه رددنا بعض ذلك إلى ما عرفه اليونان من اختلاف بين مدرستي الإسكندرية وبرجمانون حيث اتجهت الأولى إلى اطراد القواعد والقوانين الطبيعية، وكانت الأخرى على نقيض من ذلك، وأثر هذا على دراستيهما اللغوية فكانت الأولى قياسية في أحكامها واهتمت الثانية بالرواية والنقل، وانطبق هذا على ما كان بين مدرستي البصرة والكوفة النحويتين.

وقد يرفض كثير من الدراسيين الحكم بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني وحجتهم في ذلك ما عرف عن أحمد بن فارس (ت395هـ) من رفضه للفلسفة عموما أو ما دار بين أبي سعيد السيرافي النحوي ومتى بن يونس الفيلسوف حين رفض السيرافي طرق المناطقة ومناهجهم في مناظرة جمعت بينهما في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل العارض سنة 326هـ[8].

ولكن الحقيقة على خلاف ذلك تماما، فأثر المنطق اليوناني على الحياة الفكرية العربية لا يمكن إنكاره بحال، فهذا الإمام الشافعي (ت 204هـ) يقول: " ما جهل الناس واختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطو"[9] وهذا أبو علي الفارسي قد أولع بالقياس والنظر العقلي حتى قال:" إنه لأهون علي أن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية، من أن أخطئ في مسألة قياسية واحدة." وقد أقر الفارابي بهذه الصلة فقال:" وصناعة المنطق تناسب صناعة النحو، ذلك أن صناعة المنطق في العقل، والمعقولات (المعاني)، كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ فكلما يعطينا علم النحو من القوانين فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات[10].

وقد تجلت صناعة المنطق في النحو العربي في أمهات القضايا التي استعملها النحو أداة لصياغة أحكامه وقوانينه ونعني بها القياس وما يستتبعه من الخوض في العمل والعوامل، وفي قصة الحضرمي والفرزدق البيان على تعليلات النحاة لتفسير القواعد والأحكام النحوية وقد شغف النحاة بالنظر في علل النحو حتى وضع أبو القاسم الزجاجي (337هـ) كتابه" الإيضاح في علل النحو" ولا شك في أن العلة هي البذرة الأولى لنمو وترعرع آفة العامل التي عانى منها النحو وأثقلت كاهله وأورثته السخط والمجاجة، حتى كانت ثورة ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) على كل ما له صلة بالفلسفة والتفلسف إذ دعا إلى التسليم بما نطقت به العرب ولم يقتصر دخول المنطق

وانتهاك حرمة النحو على القياس والتعليل فحسب، بل إن هناك كثيرا من القضايا اللغوية الأخرى التي أصيب فيها النحو بهذه الآفة، من ذلك مثلا المقولات الأرسطية العشر وهي الجوهر والكم والكيف والمكان والزمان والوضع والملك والفاعلية والقابلية والإضافة، واعتبارها المرجع الأول في قضايا النحو وعلاقاته، فالكلمة جوهر يختلف عما سواه، وللفعل زمان وبين الفعل وفاعله إضافة إذا خلا منه والمفعول يجسد القابلية، وكثيرة هي المناسبات بين المنطق والنحو، كالإسناد في النحو والعمل في المنطق والجملة الاسمية وصورة القضية المحلية، والنفي والتناقض، والشرط والتضمن[11]. ونظيف إلى هذا ما شاع بين نحاة العرب من مصطلحات منطقية كالأصول والفروع والعوامل والحكم والغرض والسبب والعلة.

ولكل هذا فإن النحو العربي لم يكن خلوا من النظر العقلي، ولئن كان هذا النظر العقلي من حق الباحث النحوي بوصفه لونا من ألوان التفكير الإنساني، فإن ما يعيب عليه هو أن هذا التفكير قد حاد عن طبيعته الاستدلالية التي هي عماد المنطق الطبيعي وهو مشترك بين كل الناس إلى منطق يبحث في العلاقات العقلية وهو عينه منطق يونان.

* **التركيب النحوي والبحث البلاغي:**

فتن الناس قديما ثلاثة أشياء، فأما السحر فكان نصيب الهنود وقسمتهم، وأما الحكمة فكانت لليونان لا يجاريهم فيها أحد، وأما البيان فكان العرب الواردين حياضه والقائمين عليها، شغفوا بها قديما وعدوه من كمال السيادة، قال الجاحظ:" إن العرب تسود على أشياء... كان أهل الجاهلية لا يسودون إلا من تكاملت فيه ست خصال، السخاء والنجدة والصبر والحلم والتواضع والبيان"[12].

إن هذه الهالة التي ألقاها العرب على لغتهم ليست بدعا من الأمر، فلم يلق إليهم كتاب– قبل القرآن– يأخذ بألبابهم ويفتنهم عما كانوا فيه، ولم يكن بينهم نظر عقلي يشغلهم بالتفكير في الكون ومشكلاته، فما كان منهم إلا أن يتفننوا في القول ويبدعوا في الشعر وكأن غاية وجودهم أن يبهروا الدنيا بفصاحة لم يؤتها أحد من العالمين.

وغاية الفصاحة والبيان عند المتقدمين من العرب الإيجاز، وهو أن يؤتى بالمعنى الكثير في أقل صورة لفظية ممكنة، فالإطالة عندهم من موجبات الخطل، وهو مستكره ممقوت، فتراهم يحذفون الحرف والكلمة والجملة لا يأبهون لشيء إذا كان المعنى مدركا، وربما تكون هذه الصفة الغالبة في كلامهم أحد أسباب ولعهم بالشعر إذ لا يخفى أن الشعر لا يحتمل من الإطالة ما يحتمله القول عموما، قال البحتري.[13]:

والشـــعر لمح تكفـــي إشـــارته وليس بالهذر طولت خطبـــه

والبلاغة كغيرها من العلوم اللغوية لم تتح لها رؤية النور إلا في العصور الإسلامية، ونستطيع أن نلاحظ هذا الاهتمام بداية من القرن الثاني حيث نشطت حركة التأليف في مختلف العلوم القرآنية، فالقرآن درة حرص المسلمون عليها فكان لهم من إشعاعها ما أضاء عقولهم بالمعرفة فأنشأوا النحو ليعين على صحة تلاوته، وعنوا باللغة ليثبتوا عروبة كلماته وفصاحة نصه، غير أنه، وإن كان من كلام العرب، فقد سما عنه في معارج الإعجاز، فلم يجدوا وسيلة لتبيان هذا الإعجاز الذي أفحم الألسن، إلا أن يتتبعوا حسن تأليفه، وبراعة تركيبه وما اشتمل عليه من عذوبة وجزالة وسهولة وسلاسة، ورأى المعتزلة أن الإعجاز القرآني إنما كان بالصرفة[14]. وهو صرف العرب عن معارضته، ومن أوجه إعجازه أيضا نظمه المحكم وائتلافه الذي لا يجارى، ومن هذا النظر إلى حقيقة الإعجاز أصبحت البلاغة على صلة

وثيقة بالتركيب، ومما يؤكد هذا الكلام ويؤيده، تلك التوجيهات النحوية التي كان يوجه النحاة بها مختلف القراءات القرآنية، لتنصرف إلى معان بذاتها دون أخرى، ورائدهم في ذلك ذوقهم الرفيع وتحسسهم للعلاقات في مختلف أجزاء الكلام ونظمه وترتيبه، كذلك حقيقة أخرى يجب ألا نغفل عنها، وهي أن النحاة الأوائل إنما كانت نشأتهم نشأة قراء فكان لهم حس طريف وذوق رفيع في معرفة مواقع الوقف والابتداء في آي الذكر الحكيم، وحسن ذلك وقبحه إنما يتوقف على الصلة المعنوية أو النحوية بين ما وقف عليه وما ابتدئ به، لذا رأيناهم يجعلون الوقف أربعا، تاما وكافيا وحسنا و قبيحا [15] بحسب تفاوت درجات الصلة بين الكلمة أو الجملة الموقوف عليها والمبتدأ بها، من جهة التركيب والمعنى، ومما يؤيد هذا ما قرره السيرافي:" إن معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام للتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وإن زاغ شيء من هذا النعت فإنه لا يخلو أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردودا بخروجه من عادة القوم الجارية على فطرتهم"[16].

وكل الدلائل ترسخ الاعتقاد بتلك الصلة، بين القاعدة النحوية وما تؤديها لجمل والتركيبات من معان ولو نظرنا في كثير منا الأبواب النحوية التي طرقها النحاة وعللوا فيها لقواعدهم وتحججوا لصحتها بمقتضيات البلاغة والبيان، لوجدنا منها الكثير، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد عرفنا ولعه بالتعليل يعمد إلى تخريجات نحوية أساسها الأول البلاغة، ككثرة الاستعمال. ومن ذلك حذف الفعل مثلا، كقولك:" مكةَ والله" إذا رأيت أحدهم راحلا، وهذا الحذف اشترط فيه قرينة هي أن يكون السامع عالما بمكانه غير ملتبس عليه الأمر فيه، ومن ذلك سؤال سيبويه إياه عن قوله تعالى:**(حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم)**[17] أين جوابها، وقوله تعالى:

(ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب)[18]، فقال: إن العرب تترك في مثل هذا الخبر الجواب، في كل منهما لعلم المخبر لأي شيء وضع الكلام[19]، فالحذف في كلا الجملتين مدعاه الأول الإيجاز وعدم إرهاق السامع بما كان قد علمه.

وإذا كانت هذه الآراء مما نقله سيبويه عن أستاذه الخليل في محاولة إقامة صرح النحو على أساس علم البلاغة الذي لم تكن حدوده قد تباينت ولا معالمه قد ترسمت، فقد كان لسيبويه نفسه مثل تلك الآراء التي لم يستطع فيها التعليل والتخريج إلا على أساس بلاغي تذوقي في الاستفهام بـــ(هل)، و(الهمزة)، إنما يؤتى بها لأحد أمرين، هما طلب التصديق مع(هل) وطلب التصور أحيانا وطلب التصديق أحيانا أخرى مع(الهمزة)، ونعني بالتصور والتصديق، أن الأول إدراك المفرد، والثاني إدراك العلاقة وإدراك الجملة، وقد خصص سيبويه مبحثا ليفرق بين مواضع استعمال كل من(هل) و(الهمزة)، وأول شيء يلاحظه سيبويه، خصوصية الهمزة عن باقي أدوات الاستفهام، إذ يمكنها أن تدخل على الاسم وإن كان بعده فعل دونما قبح، على العكس من باقي الأدوات، إذ حقها الدخول على الأفعال، يقول:" وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بها الأسماء" ثم يشبهها بحروف الشرط فيقول:" أنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حرف الجزاء، وجوابها كجوابه... إذا قلت: أن عبد الله، فكأنما قلت: حيثما يكن آته[20].

ويؤكد سيبويه بعد هذا على أن(هل) لا تخرج عن أصل استعمالها الاستفهامي عكس الهمزة التي تستعمل للتقرير أو الإنكار أو التوضيح، وكل هذه معان بلاغية، لا يمكن إدراكها عن طريق الوظائف النحوية ومن أمثلة خروج الهمزة عن أصل استعمالها إلى التوبيخ قول الشاعر:

أفي السلم أعيار جفاء وغلظـــــــة وفي الحرب أشباه النساء العــوارك

أي تتلونون وتتحولون.

إن هذه الصلة التي لمحناها بين قواعد النحو ومباحث البلاغة، لاشك، في أن ثمارها كانت صراعا محتدما حول أولوية الالتفات والاهتمام بين اللفظ والمعنى، وأيهما أحق بالاحتفاء، اللفظ تكون المزية فيحمل المعنى والدلالة عليه أم للمعنى لكونه المقصود بذاته والمعبر عن الإفهام، وانتقل هذا الصراع إلى جوهر الدراسات القرآنية الأولى، أي إعجاز القرآن، فهل القرآن معجز بلفظه أم بمعناه؟

فذهب قوم إلى أن اللفظ هو مناط الاعتماد وله المزية الأولى، وعلى رأس هؤلاء الجاحظ الذي يقول إن المعاني مطروحة في الطريق، وإن الفضل في اختيار الألفاظ التي تؤدي تلك المعاني، فالمعاني على رأيه مشتركة بين جميع الناس يقول:" المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك"[21]، بينما ذهب آخرون مذهبا مختلفا فرأوا أن الجودة تكمن في معان دون أخرى.

وأطل القرن الخامس الهجري ليعرف ميلاد فكر جديد وتصور مغاير لكل ما شاع بين الناس في مسألة إعجاز القرآن فكان عبد القاهر الجرجاني بنظرية نظمه الراسم الحقيقي لطريق إثبات الإعجاز لآي الذكر الحكيم من وجه مخالف لما عرف، فليس النظم عنده ترتيبا أو ارتباطا لكلمات بقدر ما هو ترتيب المعاني في النفس وموافقة ذلك لقواعد النحو، ففي نظره أن العلاقة وطيدة بين القاعدة النحوية واللفظ والمعنى، لذلك فإن كثيرا من المعاني لا يمكن أن تؤدي مرادها بأحسن حال دونما حاجة إلى تأليف نحوي بعينه.

* **التركيب والعلاقات النحوية:**

أدى التمازج الذي عرفه الدرس النحوي العربي والأخلاط المنطقية إلى التأثير على صفاء منهجه اللغوي، فإذا هو جملة من القواعد المنطقية تلاعب بها النحاة المتمنطقون ويتخذونها مطية مساجلاتهم الكلامية، فإذا النحو بعد هذا خلو من مائه ونضارته وإذا هو صنعة قصرت على الطبقة الأولى من الناس، ولعل قصة ذلك الأعرابي الذي مر على مجلس الأخفش (ت211هـ) فسمع كلامهم في النحو، فحار وعجب، فقال الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب، فقال:" أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا".

فهذه شهادة أعرابي على ابتعاد هذه الصناعة عن متناول العوام، وليس من حقها ذلك فإذا النحاة ينزلون عن مكانتهم التي أنزلهم إياها الناس أيام الخليل، وإذا النحو قد أورث الانكسار في نفوس أهله والمشتغلين به، فزهدوا فيه وأعرضوا عنه إذ لم يعد صناعة مجدية ولا سلعة مبيعة، فهذا أبو العباس ثعلب إمام الناس في الكوفة يتأوه حسرة ويقول:" اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أهل الحديث بالحديث ففازوا واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فليت شعري ما يكون حالي في الآخرة"[22] وجاء عبد القاهر الجرجاني، فأماط اللثام عن تلك الصورة المروعة التي وصل إليها النحو؛ من الأقوال العويصة والتمارين الشاقة التي ما فكر الناطق الفصيح فيها ولا خطرت له على البال، وقال مخاطبا من مزهد في النحو واستصغر أمره:" وأما زهدهم في النحو احتقارهم له وإصغارهم أمره وتعاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، وذلك أنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا إليه فيه، إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى

يكون هو المستخرج لها وأن المعيار الذي يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه[23].

ونرى الجرجاني يلتمس العذر لهؤلاء النحاة في إعراضهم عن النحو إن لم يكن جحودهم للنحو مطلقا وإنما لمسائل وطرائف فيه قال:" فإن بدؤوا وذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة ولضرب تمكين المقاييس في النفوس... كقولهم ما وزن عَزْوِيتْ؟ وما وزن أَزُونَانْ؟ وقالوا: أتشكون أن ذلك لا يجدي إلا كد الفكر وإضاعة الوقت؟ قلنا لهم: أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره فقولوا فيه ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم."[24]

فقد اعترف عبد القاهر صراحة بعدم جدوى هذا الغرض النحوي وأنه لا يجدي الكد الفكري والخروج عن السليقة اللغوية والتركيب الحق للعربية، فليس لكل هذا مما يعين على فهم كتاب الله وبيان أوجه إعجازه، وهو الأمر الذي تصدى لإثباته الشيخ في رسالة الدلائل، لذا فإن طريق النحو هذه لن تجدي معه نفعا وعليه تخبر سبل أخرى، ولقد رأى فيه مفتاح المعالي ودليلا على ما استغرب من الأغراض المبثوثة بين أصوات الألفاظ، إن نظرية النحو هذه قد أعادت له الرواء وثبت فيه الحياة وجعلته أقرب إلى روح المنهج السليم فارتفع النحو عنده عن مستصغر الظنون وتعالى عن رديء الإفهام فكان الكاشف لوجوه المعاني وطرائق التركيب ولقد حاول نفر من النحاة الإشارة إلى ضرورة خروج النحو من دائرة الخطأ والصواب إلى النسق والتركيب، فليس الأمر مجرد وضع ألفاظ بإزاء معان فحسب وإنما الأمر يتخطى كل ذلك إلى عملية التركيب على حسب مقتضيات المعاني التي يرد أن يعبر عنها المتكلم، فنجد أن أبا سعيد السيرافي يقول:" إن معاني النحو

منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، فإن زاغ شيء من هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم" (25)

والنحو بهذا المعنى أصبح سر صناعة العربية، فهو رابط الصيغ الذهنية وهو الذي يساعد اللغة على تخطي الصعاب للوصول إلى عملية الإبداع، لقد أصبح النحو في كثير من مباحثه يستهدف تحديد علاقة الألفاظ المستقلة بالمعاني ثم يستهدف تبعا لذلك طبيعة الوحدات الكلية وعلاقاتها التجاورية التي يبدعها النحو أو لنقل إنها هي التي تبدع النحو(26)، والتركيب النحوي عند الجرجاني يمثل نظاما فنيا متكاملا، والنحو هو الذي يقدم للمبدع احتمالات الأوضاع الكلامية التي يربط بعضها ببعض في الوحدة من المعاني والأفكار لا تتمثل إلا في الذهن، وإذا أردنا أن ندرك حقيقة العمل الأدبي فعلينا أن ننظر إلى التراكيب في علاقاتها بالألفاظ أو الرموز اللغوية من ناحية ثم في علاقاتها الداخلية بالإمكانات النحوية من جهة أخرى، ويرى الجرجاني أن دراسة الكلمات في حد ذاتها لا تمثل شيئا في فهم النص، بل إن هذا الفهم لا يتمثل في العلاقات بين الكلمات.

وإذا كانت الألفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ومعنى ذلك أن الفكر لا يتعلق بمعاني الألفاظ ذاتها، فما هي علاقة الفكر باللغة إذن؟

في رأي عبد القاهر أن الفكر لا يتعلق إلا بين المعاني من علاقات، ثم إن هذه العلاقات ليست إلا معان النحو" فلا يقوم وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم، من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعل الفاعل أو مفعولا يريد

فيه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صيغة أو حالا أم ما شاكل ذلك"[27] ثم لا يكتفي لهذا بل يمثل لذلك ببيت بشار:

كأن مثار النقع فـــوق رؤوسنا وأسيافنا ليـــل تهـــاوى كواكبـــــــــــه

ليرى كيف يتعلق الفكر بمعاني النحو لا بمجرد معاني الكلام، ومع هذا فهو لا ينفي تمام النفي هذا التعلق فيقول:" واعلم أنني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلام المفردة أصلا، ولكن أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومنطلقاتها على وجه لا يتأتى" معه تقدير معاني النحو وتوضيحها كالذي أريتك"[28]. ويثني مفصلا تلك العلاقات والأسباب على نحو استطاع أن يجعله مناط بحثه طيلة حديثه عن هذه القضية في كتاب الدلائل، إذ يقول:" والكلام ثلاثا: فعل واسم وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما.

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له..

وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا، أو منزلا من الفعل مكان المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز...

وأما تعلق الحرف بهما فهو على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجر...

والضرب الثاني: من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف هو أن يدخل الثاني في عمل العامل الأول كقولنا: جاءني زيد وعمرو.

والضرب الثالث: تعلق مجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه.

إن الجرجاني بمفهومه هذا لأحوال انتظام الكلم في الجملة ليخط منهجا جديدا في رؤيته للنحو العربي، فقد تهيأ لهذا الأخير أن يولد ثانية بعد أن كان قد

أبكر به قبل ذلك بثلاثة قرون سيبويه والمتقدمون من نحاة البصرة، فإذا هو يتخذ عند الجرجاني صورة حية مستمدة من تجدد المعنى في مختلف الأبنية التي يعرضها على تفاوت في هذا التجدد بين منشئ هذه المعاني، ولا شك في أن الشعراء كانوا أقدر الناس على أن يلبسوا الألفاظ والتراكيب التي يستعملها الرجل العادي حللا لم يكن ليلبسها إياها من بعدوا عن هذا الفن، وإن علمنا أن غاية الشيخ من كل ما قرره هي إرسال دعائم نظرية فريدة في الإعجاز القرآني أدركنا سبب عنايته وإطالته في الحديث عن مزايا التركيب والنظم وما يوجد من العلائق النحوية وذلك ليتجلى وجه الإعجاز سافرا مفترا عن كل براعة فيوصد بذلك الباب على كل المدعين بإعجاز القرآن من جهة الصرفة، ويقرر حقيقة أن هذا الإعجاز" إنما مداره الأول توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلام، ثُبت من ذلك طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ولم يعلم أنها معدنه ومعينه وموضعه ومكانه وأنه لا يستنبط له سواها وأن لا وجه لطلبه فيما عداها، غار نفسه بالكاذب من الطمع ومسلم له بالخدع"[29].

* **النظم والقانون النحوي:**

لا ينبغي الخطأ بالظن أن عبد القاهر الجرجاني هو الواجد الأول لمصطلح النظم، فقد تحدث عنه قبله كثير ممن خاضوا في البحث عن مكامن الإعجاز في القرآن خصوصا والجمال في الأدب عموما، ولكن على اختلاف بينهم وعلى تفاوت في الإطلاق حينا آخر، فإذا كان الباقلاني يرى أن القرآن معجز بنظمه فإن تعليلاته تباعد بينه وبين فكر الجرجاني في النظم، فهو يرى أن القرآن مخالف لنظمه بجميع وجوه النظم عند العرب، وهو ما يصر عبد القاهر على إثبات عكسه، وهو يجعل السجع والشعر أسلوبا من النظم[30]

على حين يرى الجرجاني أنه (النظم) توخي معاني النحو فيما بين الكلام، والمتشبع لآرائه في النظم وتصوره لمفهومه يجدها لا تحيد عن صمت رسمه في بداية كتابه، وهو أنه مراعاة واجبه لأحكام النحو وما يعلق به الكلم بعضه" واعلم إنه لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها بعض، ويبنى بعضها على بعض ونجعل هذه بسبب من تلك"[31]،" وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف منهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلد شيئا منها"[32].

وإذا ذكرنا النظم بهذا المفهوم، ذكرنا ركنيه الأساسين، اللفظ والمعنى والشيخ عبد القاهر يصر ويؤكد غير ما مر أن المعنى هو صاحب الفضل والمزية وأنا الألفاظ أوعية المعاني التي يقصد إليها المتكلم وتسبق إلى نفسه قبل أن ينطق بها لسانه، فهي مهما وصلت في الحسن والجزالة والبعد عن الغرابة والتنافر ليس لها مدلول من المعنى عنده إلا إذا صيغت صياغته منسجمة مع القوانين النحوية، فإذا أغفلت القاعدة في التركيب فلا قيمة للفظ من حيث هو لفظ في نفسه، ولا يتهم من التركيب المعنى الذي يقصده المتكلم، ويدلل على هذه الحقيقة بقوله:" وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جارتها وفضل مؤانستها لأخواتها"[33] ولكن مع هذا فهو لا يحتفل بمعاني منفردة، فيهاجم من وقفوا عند المعنى في عمومه ليحكم به على جمال الموضوع أو قبحه، مغفلين شأن الصياغة، يقول:" واعلم أن الداء الدوى والذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه، وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل المعنى"[34] ويخلص عبد القاهر من كل هذا إلى أن اللفظ والمعنى مثلا زمان في العملية الفكرية التي تتجلى فيها الصورة الأدبية عن

طريق صياغتها، وإذا كانت العبرة بالألفاظ في مواقعها من الجمل، فليس لأنها المقصودة بالفكر بل يقع هذا ملازما للمعنى المدلول عليه في الصورة[35].

إن التلازم بين اللفظ والمعنى في صياغة الجمل ودلالتها على الصورة هو ما قصد إليه الجرجاني بالنظم، وهذه الصياغة هي محور الفضل والحرية في الكلام، وهذا المفهوم للنظم هو ما يعرف عند الغربيين بعلم التراكيب (SYNTAXE) وهو عندهم أهم أجزاء النحو، وكما أن النظم لا يظهر في الكلمة إلا بحسب موقعها من الجملة وبه تنشأ الصورة التي يهدف الأديب إلى رسمها، وكذلك الجملة لا يبين حسن نظمها إلا، إذا ائتلفت بدورها مع جارتها فيما تهدف إليه هذه الجمل من معنى ويتجلى مفهوم النظم عند الجرجاني في دلالات ثلاثة هي:[36]

1- الدلالة النحوية:

النص كيان له بناؤه فلابد من وجود الروابط والعلاقات التأثيرية لتوحد وحداته المكونة له، قال" واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل بشيء منها إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله"[37] فعبد القاهر يرى أن عملية الإبداع تمر بمرحلتين هامتين، تتمثل الأولى في مرحلة الصواب والخطأ وهي تختص بالقواعد النحوية بمعناها الخاص والأخرى تتعدى إلى مناط الفضل والمزية، فهو يتعامل مع النحو باعتباره وسيلة من وسائل استغلال الطاقة الكامنة في اللغة، ومحاولة استخلاص الإمكانات المتاحة من هذه الطاقة عند طريق ما عرفه من المعاني الأولى والمعاني الثواني للنحو.[38]

وإذا كان النحو هو الضابط الأول وهو الكاشف عن دقة النظم فإنه قد يعترض معترض على رأي عبد القاهر الجرجاني فيقول إن البدوي وهو الذي لا علاقة له بالنحو قد يأتي بضروب من النظم لا يقدر عليه كبار النحاة وفي تأن وسعة يجيب الشيخ على اعتراضهم فيقول:" والاعتبار هو بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات"[39] أي أن العبرة ليست بمعرفة مصطلحات النحويين ودراساتهم وإنما هي في حسن الاستعمال اللغوي حين يجيء التركيب من حيث صحته الداخلية والخارجية متفقا مع قواعد النحو وأعراف اللغويين.

2- **الدلالة الموقعية أو المقامية أو الترتيبية** لكلمة وارتباطها مع الكلمات الأخرى وما يحدثه هذا الارتباط من تصورات، قال:" وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعتريه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها لا بعض وتجعل هذه بسبب من تلك"[40]، إذا التعليق مثل:" النسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها من بعض حتى تكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحيث لو وضع في مكان غيره لم يصلح"[41]. إن براعة التحليل اللغوي لا تكمن فقط في اختيار النماذج الصحيحة للتعليق وإنما تبدو أكثر في اختيار الموقع المناسب لكل وحدة الذي يتم على إثره التعليق فيما بينها بمراعاة ما تلاءم من تقديم أو تأخير أو حذف أو إظهار ومع طرق الارتباط الداخلي بين الصيغ بما لا يخرج عن القوانين اللغوية من تعريف أو تنكير أو مراعاة للجنس والنوع، ومن هنا نستطيع تحديد ثلاث محطات يقف عندها الناظم مراعيا حسن التأليف ونظامه وهي:

أ- **الاختيار:** حيث يعمد صاحب النظم إلى حسن اختيار كلماته وألفاظه وأوجه نظمها بما يوائم غرضه وفيما يكون بين هذه الكلمات توافق موسيقي وتشابك في المعنى.

ب- **الموقعية:** وتحدث في باب التقديم والتأخير، وحسن التصرف فيهما هو مناط المزية الفرق بين مختلف التأليف.

ج- **المطابقة:** وهي جملة القوانين التي تحكم النظام الداخلي للكلمات من تنكير وتعريف وجمع وإفراد وتأنيث وتذكير وقد عدها الدكتور تمام حسان من القرائن اللفظية للتعليق[42] وإذا حاولنا استجلاء هذه القواعد وجدنا الجرجاني لا يحيد عنها وهو يحلل ويبين الرونق والطراوة والحسن والحلاوة في أبيات إبراهيم العباس:

فلو إذ نبا دهر وأنـــكر صاحب وسلط أعداء وغاب نصير
تكون عن الأهواز داري بنجوة ولكن مقادير جرت وأمـــــور
وإنـــي لأرجـــو بعد هذا محمدّا لأفضل ما يرجى أخ ووزير

ثم نتفقد السبب في ذلك فنجد:

من أجل تقديمه الظرف وهو إذ نبا وعامله (تكون)

[موقعية]

وإن لم يقل: فلو إذا تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبادر

[اختيار وموقعية]

ثم إن ساق التنكير في جميع ما أتى به من بعد

[مطابقة]

ثم إن قال: وأنكر صاحب ولم يقل وأنكرت صاحبا

[اختيار المطابقة]

ولكل هذا من معاني النحو كما ترى"[43].

3- دلالة البناء:

ويقصد بها وحدة التأليف بين المعنى واللفظ" واعلم أن ما ترى أنه لابد منه من ترتيب الألفاظ وقوالبها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لامحالة تتبع المعاني"[44].

وليس الترتيب هنا ترتيب الكلمات المفردة، بل المقصود هو الأحكام التي تحدث بالتركيب لأن الألفاظ وضعت لأن يضم بعضها إلى البعض على رأي الجرجاني.

فهذا هو مدار النظم ومفهومه لدى عبد القاهر فليس هو كما اشتبه على الكثيرين نظم للحروف وتوال لها دون مراعاة للمعاني، بل هو جمع بينهما.

وبهذه النظرة إلى النحو وعلاقاته وأثرها في بناء الكلام وفضلها في التفاضل بين أجناس التعبير وأنواع الصور حقق النحو العربي على يدي عبد القاهر الجرجاني مولده الثاني، وكان ذلك الشيخ بحق صاحب نظرية نحوية متميزة عن خصائص النظرية الأولى التي ابتدعها سيبويه والخليل، هذه النظرية التي تضع قوانين النحو بإزاء قوانين البلاغة وتجمع بينهما في أداء لغوي يحقق البلاغة والجمال في التعبير وهي نظرية أمكن على ضوئها النظر بمنطق لغوي بحت إلى إعجاز القرآن الكريم وتحديه لكل ألوان البيان العربي.

الهوامش:

([1]) قدامة بن جعفر، نقد النثر، مقدمة- دار الكتب العلمية- بيروت، 1982، المقدمة- ص 30.

([2]) تمام حسان الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص 47.

([3]) منى الياس، القياس في النحو، دار الفكر للطباعة والنشر- دمشق، 1985، ص 119.

(4) زيدان محمود فهمي، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية- بيروت، ص 165.

([5]) عبد الرحمن بدوي، النحو والمنطق الصوري، دار الطليعة- بيروت، 1985، ص 33 وما بعدها.

([6]) الأصـــــول، ص 52.

(*) صار معتزليا

([7]) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مطبعة السعادة- القاهرة، 1326، ص 181.

([8]) ينظر أبو حيان التوحيدي، الإمتاع المؤانسة، مكتبة نهضة مصر، ص 109.

([9]) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة السعادة- القاهرة، 1976، ص 57.

([10]) الفارابي، إحصاء العلوم، ص 54، في فلسفة اللغة، ص 73.

([11]) في فلسفة اللغة، ص 74.

([12]) الجاحظ، البيان والتبيين، دار الكتب العلمية- بيروت، 27/2، 28.

([13]) البحتري، الديوان 121/2.

([14]) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط2، ص 108.

([15]) فؤاد مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، ص 37.

([16]) الإمتاع والمؤانسة، ص 160.

([17]) سورة الزمر، الآية 73.

([18]) سورة البقرة، الآية 165.

([19]) سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، عالم الكتب- بيروت، 453/1.

([20]) المصدر نفسه، 88/1.

([21]) البيت في الكتاب لم ينسب إلى قائله، 88/1.

([22]) الجاحظ، الحيوان، 131/3.

([23]) عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، دار المريخ للنشر- الرياض، 1980، ص 41.

([24]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت، ص 23.

([25]) الدلائل، ص 24.

([26]) مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف- الاسكندرية، 1974، ص 138.

([27]) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 138.

([28]) دلائل الإعجاز، ص 314.

([29]) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

([30]) نفسه، ص 404.

([31]) البدراوي زهران، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، دار المعارف- القاهرة، ص166.

([32]) الدلائل، ص 44.

([33]) نفسه، ص 64.

([34]) نفسه، ص 47.

([35]) نفسه، ص 63.

([36]) محمد غنيمي هلال، النقد الأدبي الحديث، دار العودة- بيروت، ط1، 1982، ص 272.

([37]) طراد الكبيسي، قراءة جديدة للجرجاني، مجلة أقلام، عدد 3 مارس 1990.

([38]) الدلائل، ص 64.

([39]) نفسه، ص 65.

([40]) شكري عياد، المؤثرات الفلسفية والكلامية في النقد العربي، أقلام، عدد 11 أوت 1980.

([41]) الدلائل، ص 283.

([42]) نفسه، ص 40.

([43]) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

([44]) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 177.